

لوقوف على جاهزية الطرق المؤدية للجامعة ومتابعة آخر الاستعدادات لمباني الكليات الست

وزير التربية والأشغال تفقدا حرم الشدادية الجامعي



العازمي وبوشهري خلال تفقد الحرم الجديد



وزير التربية ووزير التعليم العالي حامد العازمي ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري في بداية الجولة

تفقد وزير التربية ووزير التعليم العالي حامد العازمي ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري صباح أمس مشروع الحرم الجامعي الجديد للجامعة الكويتية في الشدادية، وذلك للوقوف على جاهزية الطرق المؤدية للحرم الجامعي ومتابعة آخر الاستعدادات لمباني الكليات الست التي تضمنتها خطة الانتقال والتشغيل للحرم الجديد مطلع العام الجامعي 2019/2020. وذلك بحضور مدير جامعة الكويت أ.د. حسين الأنصاري، وأمين عام الجامعة د. فهد الرقاعي، ومدير البرنامج الإنشائي د. قتيبة رزوقي، وقياديي وزارة الأشغال وممثلي وزارة الداخلية بقطاعات المرور والتجارة والأمن العام.

وقدم مدير البرنامج الإنشائي د. قتيبة رزوقي عرضاً مرئياً حول خطة التشغيل مع بداية العام الجامعي في سبتمبر 2019 شرح خلاله خريطة الموقع في المدينة الجامعية وخطة التشغيل، مبيناً جاهزية المدينة الجامعية موضعياً من مباني الكليات والبنية التحتية، والخدمات الموقعية من (المدخل - المواقف - الشوارع الداخلية والخارجية - الأسوار المؤقتة - والعلامات الإرشادية). وتضمنت الجولة زيارة ميدانية لمباني الكليات الست التي تسلمتها الجامعة (الآداب والتربية والعلوم الإدارية والعلوم الحياتية والهندسة والبيترول والعلوم). والتي سيتم انتقالها وفق ما أقره المجلس الأعلى



صورة جماعية في ختام الجولة



خلال الاطلاع على مباني الحرم الجديد

الجامعة العربية تأمل إنجاز متطلبات الاتحاد الجمركي الموحد قريباً

أعربت جامعة الدول العربية أمس عن الأمل بإنجاز متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي الموحد قريباً وفي مقدمتها الاتفاق على تعريف جمركية موحدة.

جاء ذلك في تصريح لمدير إدارة التكامل الاقتصادي في الجامعة العربية بهجت أبو النصر على هامش الاجتماع الـ 23 للجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات لاستكمال بحث متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي الموحد بمشاركة ممثلي الإدارات الجمركية بالدول الأعضاء.

وقال أبو النصر إن الاجتماع يناقش على مدى ثلاثة أيام عدداً من الموضوعات منها ما يتعلق بمرکز المعلومات الجمركية العربي الموحد وتبادل المعلومات الجمركية الكترونياً بين الدول العربية.

ولفت إلى بند مقدم من الجامعة العربية عن المشغل الاقتصادي المعتمد وكذلك استبيان حول المناقذ الجمركية المؤهلة تم توزيعه على الدول الأعضاء للتعرف على الإمكانيات المتاحة ومدى التطور التكنولوجي المتاح في كل المناقذ كي يمكن توحيد هذه الإجراءات في كل الدول العربية.

وأوضح أنه ستم مناقشة بند قياس مؤشرات الأداء في تطبيق تيسير وتسهيل التجارة بين الدول العربية مبيناً أن هذه اللجنة لها الكثير من الإنجازات السابقة ومنها دليل الإجراءات الجمركية.

وذكر أبو النصر أن أي اتحاد جمركي في العالم لابد أن يتضمن إجراءات جمركية موحدة كي تكون المعاملة في كل المناقذ على نفس الطريقة والمنهجية مبيناً أن هناك توافقاً بين الدول العربية على الاستفادة من مركز المعلومات الجمركي الخليجي.

وأفاد بأنه تم عقد اجتماع بين ممثلي الدول العربية ومتخصصين من مركز المعلومات الجمركي الخليجي لمناقشة التطورات المطلوبة في مركز المعلومات الخليجي لتتواءم مع متطلبات كافة الدول العربية. وأوضح أن الجامعة العربية أعدت ورقة عمل حول (المشغل الاقتصادي) ومتطلباته ووضع في الدول العربية بهدف الوصول إلى رؤية محددة عند تقييم الاتحاد الجمركي العربي الموحد.

وأشار إلى أن هناك العديد من المتطلبات الأخرى لإقامة الاتحاد الجمركي العربي الموحد على رأسها ما يتعلق بالاتفاق على تعريف جمركية موحدة وتوزيع الحصيلة إلى جانب (المقاصة الإلكترونية) بين الدول العربية فيما يتعلق بتوزيع الحصيلة وآلية التحصيل.

ولفت أبو النصر إلى الموضوعات المتعلقة بالصناعات المطلوب حمايتها والسلع المستنتاة مبيناً أن اللجنة من المقرر أن ترفع توصياتها إلى اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الشهر المقبل. ويرأس وفد الكويت في الاجتماع الـ 23 للجنة الإجراءات الجمركية والمعلومات رئيس قسم الوارد والعابور في إدارة الجمرك البري بالادارة العامة للجمارك يوسف الكندري.

في إطار الحرص على سلامة المشاريع قيد الإنشاء

«الإطفاء»: إلزام الشركات المنفذة للجسور وضع اشتراطات الوقاية من الحريق



جانب من اجتماع المراكز وقيادات الإطفاء مع مدير الهيئة العامة للطرق والنقل البري سهي اشتكاني

شدد المدير العام للدائرة العامة للاطفاء الفريق خالد المكراد على إلزام الشركات المنفذة لمشاريع الجسور قيد الإنشاء وضع اشتراطات الوقاية من الحريق في تلك المشاريع.

وجاء ذلك في بيان صادر عن إدارة العلاقات العامة والإعلام (الإطفاء) عقب اجتماع الفريق المكراد مع المدير العام للهيئة العامة للطرق والنقل البري المهندس سهي اشتكاني في إطار الحرص على سلامة المشاريع قيد الإنشاء من مخاطر اندلاع الحرائق.

وأشار البيان إلى أن الجانبين بحثا التعاون في شتى المجالات التي تساهم بإنجاز المشاريع الكبرى في البلاد، مضيفاً أن الاجتماع يهدف إلى تأمين المشاريع الحيوية من أي مخاطر قد تعرقل عملية إنشائها وتسبب في تأخير تسليم المشروع.

ولفت إلى أن هذه الخطوة تأتي بعد الحريق الأخير الذي اندلع في 2 أغسطس الحالي بأحد مشاريع الجسور قيد الإنشاء على طريق الشيخ زايد آل نهيان (الدائري الخامس)، وحضر الاجتماع مدير إدارة الطرق السريعة بالهيئة العامة للطرق والنقل البري المهندس محمود رمضان ومن جانب الإدارة العامة للاطفاء نائب المدير العام لقطاع مكافحة اللواء جمال البلبيص ونائب المدير العام لقطاع الوقاية اللواء خالد فهد.

رئيس نقابة التربية دعا لتصحيح الأخطاء ومحاسبة أي تقصير في ملف صيانة المدارس العازمي: نعد وزارة التربية من تكرار كارثة المكيفات



صالح العازمي

دعا رئيس نقابة المعلمين بوزارة التربية صالح العازمي وزير التربية وقيادي الوزارة إلى أنجاز ملف صيانة المدارس قبل بدء العام الدراسي الذي لم يتبق عليه إلا أسابيع قليلة محذراً من حدوث كارثة تعطل المكيفات مظلماً حدث العام الماضي والتي أضرت بالعملية التعليمية وسببت في تأخير بدء العام الدراسي. وقال العازمي إن ملف صيانة المدارس يجب أن يكون على رأس أولويات وزارة التربية خلال فترة الصيف خضوع جميع المنشآت التعليمية من المدارس والإدارات التعليمية ومختلف مباني الوزارة لعملية صيانة شاملة حفاظاً على أرواح أبنائنا والطلاب ومختلف الهيئات التعليمية والإدارية والأمن للظروف والقضاء والقدرة. ولفى إلى أن الحكومة لم تدخر جهداً في توفير كافة الميزانيات للتعليم لأنه الركيزة الأساسية لبناء وتعمية أي مجتمع متحضر عالمياً، لكن تبقى مشكلة الفساد والإهمال التي تعاني

منها بعض قطاعات الوزارة وهي ما يجب أن يتابعه وزير التربية شخصياً وب نفسه وللأسف على هذا التسبب والفساد والأهمال. وأكد العازمي أن وجود بيئة صحية تخدم العملية التربوية من شأنه إحداث نهضة حقيقية واحداث طفرة في التقدم العلمي والتربوي خاصة في ظل منظومة تعليمية يشهد لها الجميع بالكفاءة والمهنية. واعتبر العازمي أن ملف صيانة المدارس سيظل أولوية قصوى لدى النقابة.

ديوان المحاسبة يشارك بالمؤتمر العالمي للرقابة والحوكمة والمخاطر



وفد ديوان المحاسبة في المؤتمر

المهنية في مجالات التدقيق الداخلي ويتجاوز أعضائها أكثر من 185 ألف عضواً من 190 دولة، وتهتم الجمعية بتدريب وتعليم وتوجيه المدققين وتعزيز أخلاقيات مهنة التدقيق والتقدير بالمعايير الدولية من خلال عقد المؤتمرات والدورات وهي الجهة المعتمدة لمنح الشهادات المهنية المعترف بها عالمياً.

المؤتمرات المهنية خلال الأعوام السابقة، حيث تخصص جمعية المدققين الداخليين الأمريكية بمجالات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والحوكمة والرقابة الداخلية والتدقيق على تكنولوجيا المعلومات. جدير بالذكر أن جمعية المدققين الداخليين الأمريكية IIA تعتبر من الجهات

والأهداف وتوسيع العلاقات وتبادل الخبرات من خلال مشاركة قادة التدقيق الداخلي والرؤساء التنفيذيين للجهة المدققة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتعزيزاً للتواصل ما بين الديوان والجهات الراثة في مجال التدقيق يتعاون الديوان مع جمعية المدققين الداخليين من خلال سلسلة من البرامج

شارك ديوان المحاسبة بالمؤتمر العالمي الخاص بالرقابة والحوكمة والمخاطر المنظم من قبل كل من جمعية المدققين الداخليين الأمريكية وجمعية تدقيق نظم المعلومات الأمريكية، وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية - ولاية فلوريدا، خلال لفترة من 11 - 14 أغسطس 2019. ومثل وفد الديوان كل من مدقق أول بإدارة الرقابة على التسويق والاستثمار للجهات النفطية بخبة العبد الوهاب، ومدقق أول بإدارة الرقابة على الجهات الملحة للشؤون الاجتماعية والعامه محود الحمود، ومدقق أول بإدارة الرقابة على الشركات محمد الجادى، ومدقق مساعد بإدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاجتماعية آلاء دشتي، ومدقق مساعد بإدارة الرقابة على الجهات الملحة للشؤون الاستثمارية والخدمية شيخة النامي، ومدقق مساعد بإدارة الرقابة على الشؤون الاقتصادية والتنظيمية محمد العازمي، واستهدف المؤتمر تسليط الضوء على مجموعة من القضايا والاستراتيجيات، إلى جانب استخلاص الرؤى

«التحكيم التجاري الخليجي» ينظم مؤتمر صلالة السنوي

مسقط - كونا: ينظم مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون بالتعاون مع فرع غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان غدا الأربعاء المؤتمر السنوي حول التحكيم في مجالات الاستثمار الأجنبي بدول مجلس التعاون في نسخته الـ 24 ويستمر يومين.

ويشارك في المؤتمر الحالي كبار مراكز التحكيم والاستثمار في دول مجلس التعاون والدول العربية أبرزها مركز القاهرة الإقليمية للتحكيم التجاري الدولي والهيئة العامة للاستثمار بالملكة العربية السعودية.

كما يشارك أيضاً مجلس التنمية الاقتصادية بمملكة البحرين ومركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري وغرفة البحرين لتسوية المنازعات ومركز عمان للتحكيم التجاري إضافة إلى مشاركة المهتمين في مجال التحكيم والقانون. ويناقش المؤتمر الحماية القانونية والضمان التي تدفع بالمستثمر الأجنبي أن يوجه استثماراته في الدول النامية التي تمنح بعض الحوافز والإعفاءات.

ويبحث منح المستثمر الأجنبي ضمانات ضد أي مخاطر قد يتعرض لها مشروعه الاستثماري في البلد المضيف كضمانات تحقق فيها الحماية من أي خطر لا يتعلق بالتعامل التجاري فضمن هذه المخاطر يجعل المستثمر يمانع عنها ويحقق له الأمان القانوني في حال تحققها.